قـــرار وزاري

رقم ٩٩/٥١

بالغاء الدوائر المختصة بمراجعة المصروفات

الواردة بالهيكل التنظيمي لوزارة المالية

إستنـادا إلى قانون تنظيم الجـهاز الاداري للدولة الصـادر بالمرسـوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته .

وإلى المرسـوم السلطاني رقم ٩٦/٣٩ بتـحديد اختـصاصـات وزارة المالية واعـتمـاد هيكلها التنظيمي .

وإلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ .

وإلى القرار الوزاري رقم ٩٦/١٠١ باعتماد الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للمالية بصلالة بوزارة المالية .

وإلى القرار الوزاري رقم ٩٧/٩٩ بتعديل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لمراجعة المصروفات بوزارة المالية .

ونظرا لما تقتضيه المصلحة العامة .

تقـــــرر

مـــادة (١) : تلغى كل من دائرة مراجعة مصروفات الصحة والخدمات والهيئات العامة ، ودائرة مراجعة مصروفات التعليم والانتاج والطاقة التابعتين للمديرية العامة لمراجعة المصروفات بوزارة المالية .

مـــادة (٢) : تلغى دائرة مراجعة المصروفات الانمائية التابعة لوكيل الشؤون المالية بوزارة المالية .

مـــادة (٣) : تلغى دائرة مراجعة المصروفات التابعة للمديرية العامة للمالية بصلالة بوزارة المالية .

مـــادة (٤) : تلغى مكاتب المحاسبين المفوضين التابعة لدوائر مراجعة المصروفات بالمديرية العامة لمراجعة المصروفات بوزارة المالية ، والمنشأة لدى كل من :

(١) وزارة الكهرباء والمياه .

(٢) وزارة الصحة .

(٣) وزارة التربية والتعليم .

(٤) وزارة البلديات الاقليمية والبيئة .

(٥) الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية .

مـــادة (٥) : يلغى مكتب المحاسب المفوض التابع للمديرية العامة للمالية بصلالة بوزارة المالية ، والمنشأ لدى مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار .

مـــادة (٦) : يعدل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للمالية بصلالة وفقا لاحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القرار .

مـــادة (٧) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع احكامه .

مـــادة (٨) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

وللوزير المشرف على وزارة المالية – فى حالة الضرورة القصوى – ارجاء العمل بهذا القرار لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة .

أحمد بن عبدالنبي مكي

صدر فى : ٦ من صفـر سنة ١٤٢٠هـ — وزير الاقتصاد الوطني

الموافـق :٢٢ من مايـو سنة ١٩٩٩م — المشرف على وزارة المالية

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقـم (٦٤٩)
الصـــادرة فى ١٥/٦/١٩٩٩م

قـــرار وزاري
رقم ٩٩/٥٢
باصدار لائحة الرقابة على الايرادات والنفقات الحكومية

إستنـاداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٤٨ بشأن توقيع المعاملات المالية الخارجية والداخلية وتعديلاته .

وإلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

وإلى قانون ونظام المناقصات الحكومية الصادرين بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٨٦ وتعديلاتهما .

وإلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥ وتعديلاته .